٤
1

77



منظومة

تحفة الحكيم

تصنيف الشيخ الفاضل الكامل المحقق

الشيخ محمد حسين النجفي مسكناً الاصبهاني

مولداً ومنشأً وموطناً المعروف

بكمپاني ادام الله بقاه

وامد ارتقاه

حرره [illegible]

[illegible]

١٣٥٦

الهجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

يا مبدء الكل اليه المنتهى   لك الجلال والجمال والبهاء
يا مبدع العقول والارواح   ومنشئ النفوس والاشباح
كلّ لسان الكل عن ثنائك   وضل في بيداء كبريائك
انت كما اثنيت يا رب على   نفسك لا احصى ثناء الاولا
صل على فاتح باب الرحمة   وخاتم الرسل نبي الامة
معلم الحكمة والكتاب   وقائد الخلق الى الصواب
واله الغر الولاة السادة   في ملكوت الغيب والشهادة
وبعد حمدا لله حق حمده   يقول عبد الله وابن عبده
محمد هو

محمد هو الحسين البجني   عامله الله بلطفه الخفي

في فضيلة هذا العلم

فضيلة الحكمة في العلوم   تعرف من فضيلة المعلوم
وكيف وهي عند اهل المعرفة   معرفة الواجب ذاتا وصفه
وصنعه من امره وخلقه   وجمعه للكل بعد فرقه
وهذه منظومة في الحكمة   حاوية اصولها المهمّه
وانها الذى النفوس الملهمة   صحيفة من صحف مكرّمه
وهو كتاب احكمت اياته   وفصّلت بالحق بيّناته
وفيه من لطائف المعارف   ما هو قرة لعين العارف
وكيف والمعروف فيه الحق   والحق باتّباعه احق
سميتها بتحفة الحكيم   معتصما بالواهب العليم

في تعريف الوجود

الحدّ كالرّسم على التحقيق   يوصف بالاسميّ والحقيقي
ولا يقال في جواب الشارحة   الآحدودا ورسوما شارحة
وليس للوجود معنى ماهوي   وان شرح اللفظ شان اللغوي

فليس مفهوم الوجود يعرف　　الا بلفظ هو منه اعرف

وكنهه يعرف بالشهود　　لا غير كالرسوم والحدود

بل يستحيل صورة علميه　　فى النفس للهوية العينية

فى اصالة الوجود

يختص بالوجود طرد العدم　　اذ ما سواه عدم او عدمى

وليست العلة للمعلول　　ما طارد العدم البديل

وهو مدار الوحدة المعتبرة　　فى الحمل بل كانت به المغايرة

ومركز التوحيد ذاتاً وصفة　　وفعلاً ايضاً عند اهل المعرفة

وكونه مطابق العنوان　　بالذات عين الكون فى الاعيان

وليس فى ثبوته لذاته　　غناه عن جميع حيثياته

فى اشتراك الوجود معنى

الحق ان صحة التقسيم　　علامة الشركة فى المفهوم

ووحدة النقيض خير شاهد　　لو لم ايضاً نقيض الواحد

ولا يزول القطع بالوجود　　بالشك فى ماهية الموجود

وليس ما فى الوجود الا اية　　والاتحاد منتهى الحكاية

اذ لا

اذ لا تحاكى كثرة ما للذات　　عن واحد فى الذات والصفات

وليس فى الشركة من تشبيه　　والظل لا يبلغ شان ذيه

فى زيادة الوجود على الماهية

لا ريب فى زيادة الوجود　　معنى على ماهية الموجود

وانما الوحدة والعينية　　فى الذهن والخارج فى الهوية

لسلبه عنها بسلب ذاتى　　ولا افتقاره الى الاثبات

ولانفكاكها لدى التعقل　　عن الوجودين بلا تعمل

ثم اتحاد الكل ليس يعقل　　الا محالاً وكذا التسلسل

والسلب لا ينفى سوى العينية　　لصحة السلب مع الجزئية

ومورد البحث هى الشخصية　　فبطل الشايع بالكلية

فى ان الواجب لا ماهية له

ليس لذات الحق حد ماهوى　　بل ذاته نفس وجوده القوى

والعرض دائماً معلل　　فيلزم الدور او التسلسل

فى ان حقيقة الوجود واحدة تشكيكية

حقيقة الوجود حقاً واحدة　　ووحدة للعين عليها شاهدة

وليست الوحدة ماهويّة — جنسيّة نوعيّة صنفيّة

وليست الوحدة ايضاً بالعدد — بل هي ظلّ وحدة الحقّ الاحد

وهي على وحدتها بسيطة — لها مراتب بها محيطة

وما به التشكيك والتشريك — عين الوجود ماله شريك

وقيل بل حقائق مغايرة — ووحدة الكثير منه ظاهرة

ومن يقول انها ذات حصص — فليس بالمعنى الاعم بل اخص

لانها في هذه الطريقة — تجليات نيّر الحقيقة

في اثبات الوجود الذهني

للشيء كونان من الظهور — فمنه عيني ومنه نوري

وليس للمحال والمعدوم — مطابق في خارج المفهوم

وهكذا عوارض الماهيّة — كالوحدة الصرفة والكليّة

فالعلم بالكلّ وجود الكلّ — في النفس لكن بوجود ظلّي

وليس الاعتبار بالمفهوم — في الحكم ايجاباً على المعدوم

بل باعتبار الفرض والتقدير — وانه نحو من الحضور

وليس فيه وحدة الاثنين — ولا انقسامه بموضوعين

فانه

فانّه العارض للماهيّة — وليس من عوارض الهويّة

وليس يقتضي انحفاظ الذات — الجمع بين المتنافيات

اذ ماله تقابل بالذات — ما كان بالشايع لا بالذاتي

فالعلم بالجوهر كيف وعرض — والجوهر المعلوم كيف بالعرض

بل هو عقل عاقل معقول — وليس في النفس له حلول

وقيل لا كيف على المرسوم — والعلم من مقولة المعلوم

وصحّ في الاوّل دون الثاني — فانّه مخالف البرهان

والانقلاب ليس بالسديد — الّا على اصالة الوجود

ولا يصحّ الالتزام بالشبح — فانّه انكار ما قد اتّضح

والشبح اللازم للهويّة — فلم يكن مطابق الكيفيّة

والفرق بالقيام والحصول — قول به وليس بالمعقول

اذ ليس ما هناك موجودين — ولا اتّحاد للمقولتين

وليس للحصول في المجرّد — معنى سوى الحلول بالتجرّد

في المعقول الاول والثاني عند الحكيم والمنطقي

ما كان في العين له عروض — فالصدق فيها لانه مفروض

وحيث لا عروض في التعقل　　فذاك معقول بوصف الاول

وما له العروض في العقل اعم　　من حيث صدقه وان خص وعم

فكل معقول بمعنى الثاني　　بالصدق في العقل لدى الميزاني

وبالعروض فيه وا لتعميم　　في صدقه الثاني لدى الحكيم

في تقسيم الوجود والعدم الى المطلق والمقيد

الحق ان مطلق الوجود　　يوصف بالاطلاق والتقييد

وللمطلق المحمول في القضية　　على الوجود او على الماهية

والعدم المطلق سلب المطلق　　مضافا او محضا بقول مطلق

والربط في الحملية المركبة　　مثل حيث تكون موجبة

وسلبه مقيد من العدم　　لا ربط سلبه ولا للمعنى الاعم

في احكام سلبية للوجود

ان الوجود في تطورا ثره　　امر بسيط بتمام ذاته

فانه بمقتضى المقابلة　　مقابل للعدم السلب بل له

فليس ذاته لحوق العدم　　هو بسيطة على الوجه الاتم

من دون حاجة الى مقوم　　في ذاته ولا الى مقسم

للخلف

للخلف في الاول بالوجدان　　والانقلاب بين في الثاني

وحيثما يمتنع التحليل　　فمطلق التركيب مستحيل

وكل ما يعرض للماهيه　　بالذات منفي عن الهويه

في تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهيه

لا يتكثر الوجود وحده　　الا بما ليس سيا في الوحدة

ففي الوجود كثرة طوليه　　بالذات كالعوالم العقليه

فانها مراتب مشككه　　تباينها فيما به مشتركه

وامتنع التشكيك في المعاني　　وليس فيه للوجود ثاني

فانها بذ انها تختلف　　وليس فيها ما به تأتلف

وكثرة اخرى له بالعرض　　فانها كثرة امر عرضي

ووحدة الحقيقة العينيه　　تجامع الكثرة في الماهيه

اذ ليس في الوجود للماهيه　　ظل فكيف الاثنينية

في ان للعدم ليس شيء

بالذات لا ثبوت للماهيه　　وحيث لا ثبوت لا شيئيه

بل الثبوت يتبع الهويه　　عينية تكون او ذهنيه

وليس للعلم بها في الازل ...: شهادة لما يرى المعتزلي

اذ صفة العلم بها لا تقتضي ثبوتها بالذات بل بالعرض

وانها واجدة لذا انتها في العقل كالامكان من صفاتها

ولا ينافي الوصف بالضرورة فانها مادام بالضرورة

وليس للمعدوم في الاخبار عنه سوى الفرض والاعتبار

والعقل قد قضى بنفي الواسطة والشبهات كلها مغالطه

اذ الوجود نفسه الوجود فهي بنفس ذاته موجود

وليس ما بعرضه الكليه في الذهن ابيا عن التشخصيه

وليس في جنس البسيط الخارجي تقوم بنوعه في الخارج

في عدم التمايز في الاعدام

لا ريب في وحدة مفهوم العدم الا اذا كان بغيره انضم

وليس للمفهوم من مصداق له تمايز على الاطلاق

اذ يقتضي التميز التعينا فاللاشي هي فيه عاد بيّنا

وحيث لليس ميزه معقولا فليس علة ولا معلولا

في امتناع اعادة المعدوم

وجود كل شيء الهوية وهو مناط ذاته التشخصيه

فلا وجودان الذات واحدة ووحدة الذات عليها شاهدة

ومنه لا تكرار في التجلي اذ التجلي بوجود فعلي

وليس للمعدوم ذات ابدا والخلف من جواز عوده بدا

بل قيل في وجهه لايه لزوم كون الشيء قبل نفسه

وجاز ان يوجد من كتم العدم مماثل المعاد مثل ما انعدم

ورفع الامتياز وجه منعه ووصفه مستلزم لرفعه

وعود شيء يقتضي عود العلل على النظام في الثواني والاول

وليس نشر البدن الوهيم وحشره اعادة المعدوم

ولا انعدام عند تلطيف البدن بل عنبر باق على وجه حسن

والنشآت كلها منازل للفيض وهو للصعود نازل

ومقتضى الخروج من حد الى حد هو البقاء عند العقلا

والامتناع لازم الهويه لا لازم الماهية الكليه

والاحتمال مقتضى الامكان لا الجزم بالشيء بلا برهان

... ...

فی دفع شبهة المعدوم المطلق

العدم المطلق حتى الذهنی   لامنع من وجوده فی الذهن
اذ البدیل للوجود لیس ما   یكون عنوانا وذاتا عدما
لكنه لا فرد للمعدوم   ولا له حكم على المفهوم
ولا على ثبوته بالشایع   اذ هو خلف اذ خلاف الواقع
بل هو عنوان لذات باطله   مفروضة الثبوت عند العاقله
والحكم باعتبار تلك الذات   وهی مناط النفی والاثبات
والحمل فیه لا بنحو البت   فان عقد الوضع غیر بتی

فی بیان مناط الصدق فی القضایا

موطن صدق نسبة القضیه   خارجها ان تلك خارجیة
كذا الحقیقیة فی المشهود   بمقتضى التحقیق والتقدیر
وجاء نفس الامر فی الذهنیة   وعاء صدق النسبة الحكمیة
لكن نفس الامر لیس یقتضی   نحوا من الثبوت الا العرضی
ولیس للذاتی مدخلیة   بل هو كالقضیة الحینیة
وقیل نفس الامر عقل جامع   وهو لكل ما سواه واقع

لكنه لا

لكنه لا الخصوص الصادقة   فكیف تختص بها المطابقة
اذ فیه مع وحدته كما اشتهر   كل كبیر وصغیر مستطر
وقیل فی الكاذب ادراك فقط   اذ لا یسوغ منه تصدیق الغلط
ولیس علم العقل بانفعالی   بل هو فعلی بلا اشكال
وحیث انه وجود كلی   فهو بنفسه وجود الكل
والكل من حیث الوجود لا العدم   هناك موجود على الوجه الاتم
فالكذب لا انجلاء موجود   فیه والا لزم التقیید

فی اقسام الجعل وما هو المجعول بالذات

الجعل للشیء بسیطا یعرف   وجعل شیء شیئا المؤلف
ولیس جعل الذات ذاتا یعقل   اذ لیست الذات لها التخلل
كذاك لا یعقل جعل الذاتی   او عرض لازم للذات
ولا كذاك العرض المفارق   فان امكان الثبوت فارق
والحق مجعولیة الوجود   بالذات لا ماهیة الموجود
لوحدة المناط والافاضة   ذاتا بلا ریب ولا غضاضة
وان مجعولیة الماهیة   تستلزم الضرورة الذاتیة

اذ لازم التفرد الوجودی   لذاتها ضرورة الوجود
ومقتضی تقرر الذات فقط   جعل الوجود لیس ما سواه قط
ویلزم التشکیک فی الماهیة   وهو محال لا کذا الهویة
وجعلها عین التعلقیة   لذاتها بجاعل للماهیة
فذاک کالذاتی للمقولة   مع انها بوجه معقولة
کذاک بالحقیقة العینیة   تکثر الماهیة النوعیة
ولیس بین الذات والمجعول   للجعل الاولی بالمعقول
ولیس من مقولة المضاف   کل مقولة لدی الانصاف
ولا انحصار قط للکلی فی   فرد بلا جعل الوجود فاعرف
والانضاف باعتبار العقل   فلیس ذاتا قابلا للجعل

فی نسب الوجود المحمولی وغیره

ثبوت شیء کونه المحمولی   وهو علی قسمین فی المعقول
فالحق ناعتی یقتضی   ثبوته لغیره کالعرض
وثابت لنفسه کالجوهر   وعنه بالنفسی فلیعبر
وما علیه الحق به موجود   وهو مفید له الوجود

وما هو

وما هو المعدود فی الروابط   فهو وجود رابط لا رابطی
وخص بالعلیة المرکبة   ما لم تکن سالبة بل موجبة
وهو وراء النسبة الحکمیة   مناط الاتحاد فی القضیة
والکل فی جنب الوجود المطلق   بالذات عین الربط والتعلق
فهی قبال ذاته القدسیة   روابط لیس لها نفسیة

فی مواد القضایا وجهاتها

کیفیة النسبة واقعیة   وقد تسمی عنصر القضیة
وفی اعتبار العقل انحا بالجهة   تسمیة اللفظ بها متجهة
وهی ضرورة ولا ضرورة   فی النفی والثبوت بالضرورة
ولیس شیء علة لنفسه   لا لانعدامه ولا لایسه
بل ان تکن مطابق للوجود   بذاته فواجب الوجود
وممکن ان کان لا بذاته   بل باعتبار بعض حیثیاته
ویوصف الوجود ایضا بها   غنی وفقرا فی کلام الحکماء

فی ان الجهات اعتباریة

ولیست الجهات فی الذهن فقط   ولا لها مطابق فی العین قط

وجودها الرابط في الاعيان — والرابطي ثمة في الاذهان

فالحق ان مشتقي المقابلة — امكانه لاعينه لا امكان له

وهكذا رفع الوجود الرابطي — ليس نقيضا للوجود الرابط

وفرض عينيتها في الممتنع — خلف وليس ربطها بممتنع

والخلف في الممكن والتسلسل — يقضي بكل منهما التأمل

كذا الوجوب ان يكن في العين — فمقتضاه احد الامرين

في اقسام الجهات

ويوصف الكل بوصف الذاتي — عند اعتبارها النفس الذات

وما على الامكان غيريا يقع — وفيه لا انقلاب فقد امتنع

ويوصف الجميع بالقياسي — والفرق واضح بلا التباس

اذ لا اقتضاء في القياسي كما — يكون في الغيري عند الحكماء

بل الملاك محض الاستدعاء — طورا وطورا عدم الاباء

وباعتبار اللازم المحال — ندعي وقوعها في الاستعمال

مباحث خاصة بالامكان

منها

ومعنى الامكان

ومعنى الامكان لدى العموم عم — فانه سلب ضرورة العدم

لكنه بالنظر الخصوصي — سلب الضرورتين بالخصوص

وثالث وهو اخص منهما — سلب الضرورات جميعا فاعلما

وليس للامكان الاستقبالي — في نظر التحقيق من مجال

منها

ليس من العوارض العينية — امكان شيء وكذا الذهنية

بل العروض فيه بالتحليل — ليس الى سواه من سبيل

منها

وحيث ان طبعه اللا اقتضاء — لا يقتضي مقتضيا ومقتضى

والسلب فيه عندهم تحصيلي — من دون ايجاب ولا عدول

منها

والاتصاف بالضرورتين لا — يأباه اذ لا يقتضي المقابلا

منها

والافتقار لازم الامكان — من دون حاجة الى البرهان

بل هو عينه اذا ما قد نسب — الى الوجود كالغنى فيما يجب

والقول بالبحث والانقاف — مع فطرة العقل لمن ثقفا في
وقيل يستلزم سلب الشيء — عن نفسه وليس ذا لشيء
اذ ليس جعل الشيء بالمؤلف — بل هو بالذات بسيط فاعرف
فنفيه بنفيه نفي الذات — لا سلبها عن نفسها بالذات
ولا اجتماع المثلين — يلزمه كلا ولا المثلين
لوحدة الحصول والتحصيل — تباين طرد العدم البديل
وليس للتأثير والعلية — مطابق وصورة عينية
وكونها الرابط في الخارج لا — يوجب محذورا ولا اشكالا

منها

لا فرق ما بين الحدوث والبقا — في لازم الذات ولن يفترقا
كذا الوجود الرابط المتعلق — ينافي الاستقلال في التحقق
ولا قياس بالمعد الفاعل — فانه عقلا قياس باطل

منها

وعلة الحاجة في الماهية — امكانها وهكذا الهوية
وليس الحدوث من علية — فانه كيفيته الا نسبة

فلا يجوز

فلا يجوز سبقه بالذات — على الوجود لامتناع ذلك
وعلة الحاجة علة الفنا — اذ الوجود بالوجوب اقترنا
والفقر والغنى هما سيان — في مقتضى الوجوب والامكان
اذ الوجوب علة لا فادة — ففي ثبوت الفقر نفي علة
والعدم السابق للحادث لا — يستلزم الدور كما قد اشكلا
فانه بنفسه شرط الاثر — وقيده في دخله لا يعتبر
وليس شرطا حيث لا يقارنه — لانه مقابل بما تنه

في نفي الاولوية الذاتية والغيرية

العقل حاكم على الماهية — بسلب الاولوية الذاتية
بل حيث لا ثبوت للماهية — لا يعقل التأثير والعلية
ويستحيل ان يكون الذاتي — بفرضه مقتضيا للذات
كذاك الاولوية الغيرية — لا تقتضي الوجود للماهية
فانها بالفرض مع رجحانها — من قبل الغير على امكانها
نصح ما للحكيم قد نسب — لا يوجد الشيء اذا ما لم يجب

في الامكان الاستعدادي

لكل ما في العالم الجسماني … يكون عنوان من الامكان
فمنه امكان يسمى الذاتي … وهو الذي يعرض نفس الذات
ومنه ما يدعى بالاستعدادي … يتبع علة من السابق
وليس الامكان بمعنى القوة … بل هو من اوصاف ما بالقوة
فتلك كيفية امر عيني … وذاك عين الاعتبار الذهني
وتلك للقابل وصف ظاهر … وخص بالقبول ذاك الآخر
وليس للامكان الاستعدادي … مما يتصف فيه واشتداد
او بزواله او الفعلية … فانه حيثية عقلية
بل هي من صفات الاستعداد … بالذات لا الامكان الاستعدادي

في الحدوث والقدم

حدوث شيء كونه بعد العدم … وفي قباله المسمى بالقدم
والعدم السابق بالزمان … مخصص الحدوث بالزماني
وما يكون سبقه بالذات … يوجب عنوان الحدوث الذاتي
هو الملاك دون سبق السبب … فانه عن الحدوث اجنبي
كذا الذي الى الوجود يجب … لكونه لا شيء لولا السبب

والعدم

والعدم الاول بالمباين … يوصف والاخير بالمقارن
وقيل للخلق حدوث دهري … لسبقه حقيقة بالامر
يقتضي اللاحق سبق العدم … بمقتضى ترتب العوالم
ومقتضى طولية السلاسل … ليس سوى تفاوت الفواصل
وليس بينها انفكاك فالعدم … مجامع لها فلا يابى القدم
والحق ان العالم الجسماني … عقلا ونقلا حادث زماني
اذ مقتضى تجدد الطبايع … حدوثها الثابت في الشرايع
فهي لها في كل حد عدم … وليس للمجموع منها القدم
اذ ليس للكل وجود آخر … فالكل حادث وهذا ظاهر
لكنه تجدد الفاض لا … يابى دوام الفيض عند العقلا
وليس معنى الحدوث الاسمي … مع قدم الوجود غير الاسم

في مرجح حدوث العالم فيما لا يزال

ليس الحدوث صفة عينية … بل هو كالذاتي للهوية
فجعلها جعل حدوثها بلا … مخصص اذ لم يكن مستقلا
والوقت عند بعضهم مخصص … وهو كغيره فلا يخصص

كذا الارادة الجزافية لا   تعقل بل يستلزم التسلسلا
وهكذا المصلحة المرجحة   اذ ليس ترك الجود فيه مصلحة

في اقسام السبق واللحوق

السبق بالزمان والعلية   والطبع والرتبة والماهية
ومنه ما يدعى بسبق شرفي   ومنه بالسرمد والدهر صفي
والسبق بالحق وبالحقيقة   زيادة دقيقة رقيقة
وكل ما للسبق من حيثية   يكون للحوق والمعية
والسبق بالذات الذي الاعلام   ليس بقسم من الاقسام
بل جامع للسبق بالعلية   والسبق بالطبع وبالماهية
والسبق بالرتبة منه حسي   ومنه عقلي بغير لبس
فمنه وضعي ومنه طبعي   ترتيبه لا يستقر بالطبع
وحق منه بالانقلاب   اخذا من الباب الى المحراب

في ملاك السبق باقسامه

ان ملاك السبق في الزماني   عين ملاك السبق في الزمان
لكن في هوية الزمان   السبق واللحوق ذاتيان

وفي

وفي الزماني هما بالعرض   ما فيهما سوى الزمان مقتضي
والسبق واللحوق بالعلية   ملاكه الضرورة الذاتية
كذاك امكان الوجود يعتبر   للسبق بالطبع لدى اهل النظر
والمبدء الملحوظ عند النسبة   ماله تقدم بالرتبة
واعتبروا للسبق بالجوهر   ثبوته المعروف بالتقرر
والفضل لا اختيار امرء اعرف   ماله تقدم بالشرف
والواقع المحض ونفس الامر   للسبق بالسرمد او بالدهر
ومطلق الثبوت للحقيقي   والثان للتقدم الدقيقي

في القوة والفعل واقسامهما

الشان والقدرة ثان القوة   وفي قبال الضعف واللاقوة
وهكذا الصفة المؤثرة   وهي ثم القدرة المعتبرة
وشانها القبول في المنفعل   والفعل ايضا او خصوص الاول
تارة مثل هيولى الفلك   قوة امر خاص كالتحرك
وتارة كقوة الحيوان   تقبل عدة من المعاني
وقد يكون شانها القبولا   لكل امر كالهيولى الاولى

وقوة الفاعل مثل القابل — في كل امر بلا تفاضل
وما يكون مبدء التأثير — فقد يكون مبدء الكثير
وقد يكون مبدء الواحد عن — شعور او لا عن شعور فاعلن
ففاعل الواحد عن ادراك — ما هو كالنفوس للأفلاك
وعادم الشعور ما قد مضى — ان فقد التعويق يجي عرضا
وفي البسيط ان يكن مقوما — كالماء والنار طبيعة سما
وصورة نوعية ان كان في — مركب كما يراه الفلسفي
وفاعل الكثير عن شعور — كقدرة الحيوان في المشهور
ومنه ما كان بلا التفات — وذاك مثل قوة النبات

في سبق القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بسبق القدرة — ليس بسبقها عليه عابرة
وان تكن سابقة بالذات — بل بالزمان دائم الاوقات
وليس سبقها عليه ينقضي — في صفة القوة للتبعض
اذ ليست القوة ايجابية — بل هي ما يقابل الفعلية
ولا قياس القوة الفعلية — بالانفعالية المعتبة

اذ ما به

اذ ما به القوة والفعل معا — في الانفعالية لن يجتمعا
والسبق للقوة لا ينافي — تقدم الفعل لدى الاتصاف
اذ قوة الشيء على شيء لها — تعلقان مبدء ومنتهى

في الماهية ولواحقها

ماهية الشيء كما تراه — هو المقول في جواب ما هو
وليس دعوى الحصر في الجواب — عن الحقيقة بالصواب
اذ ليس شرح اللفظ معنى الشارح — كما تقضي النصوص الواضحة
وهي مع الوجود بالحقيقة — موسومة بالذات والحقيقة
وكلها من خارج المحمول — يوصف بالشامل من المعقول
وانها واحدة في ذاتها — لمحض ذاتها وذاتياتها
وما سواها ليس عين الذات — ولا مقوما لها كالذاتي
نفي سلب المتقابلات — سلبا بسيطا عن مقام الذات
بل قيل لا تقييد للسلوب — وانما التقييد للمسلوب
فهذه السلوب غير موجبة — رفع النقيضين ولو في المرتبة
لكن في العوارض الذاتية — يقدم السلب على الحيثية

وليس حيثية كل عارض   حيثية الذات بلا معارض

في اعتبارات الماهية

الشيء ان قيس الى سواه   له اعتبارات بمقتضاه
وهي بشرط الشيء او بشرط لا   او لا بشرط الشيء فيما عقلا
وليس معنى اللابشرط المقسمي   الا المقيس منه دون المبهم
والمبهم الخالي عن القياس   الى سوى الذات بلا التباس
واللابشرط ليس بالمقسم فقط   الا بتلك الاعتبارات فقط
وما هو القسمي منه مطلق   عما عداها وبه يفترق
هو الطبيعي بقول الحكماء   لا ما يسمى مقسما وبهما
وليس ذهنيا كما قد اشتهر   اذ ليس الاعتبار قيد المعتبر
والاعتبارات لها المقابلة   لا كل ما يكون الاعتبار له
وللطبيعي حصص عينية   تطابق الموصوف بالكلية
وفي الوجود تابع لها وفي   لوازم الوجود ايضا فاعرف
وهو معروض له الكلية   في الذهن لا الهوية الذهنية
ولا ينافي الحصص العينية   في الصدق والتطبيق الذهنية

اذ موطن

اذ موطن التحليل في العقل فقط   وليس للخارج حظ منه قط

في بعض احكام اجزاء الماهية

ان الهيولى هي عين الجنس   من حيث ذاتها بغير لبس
كذلك الصورة عين الفصل   لا فرق بينهما في الاصل
والفرق بينها بالاعتبار   ومنه الاختلاف في الآثار
فيبدو الجنس الطبيعي اذا   لوحظ لا بشرط حيثا اخذا
وهي هيولى ان يكن بشرط لا   ومثله الفصل كما قد فصلا
وليس للواحد من جنسين   عرضا بلا ريب ولا فصلين
وربما لا يعلم المقوم   بل قال قوم لا يكاد يعلم
فلازم الفصل مكان الفصل   يؤخذ تعريفا به للاصل
وربما يوضع لازمان في   موضع فصل الشيء اذ لم يعرف
ولازم الفصل يسمى المنطقي   وهو اصطلاحا غير ما في المنطق
ومبدأ الفصل هو الحقيقي   كجوهر النفس على التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

في ان حقيقة النوع فصله الاخير

شيئية الشيء بعين الصورة   وفصله الاخير بالضرورة

وكل ما اشياؤه الطولية   مطوية في الصورة النوعية

في كيفية التركيب في الاجزاء الحملية

تعدد الاجزاء في المركبة   في الذهن ثابت كما في المرتبة

وهكذا بالعين لكن بالعرض   ولا كذا البسيط ذاتا كالعرض

في خواص الاجزاء

السبق للجزء على الكل وجب   وذاك علة الغنا عن السبب

وسبقه في عالم التقرر   وهو ملاك السبق بالتجوهر

فباعتبار الذهن بين بينا   وباعتبار العين صفه بالغنا

والكل مع

والكل مع اجزائه بالاسر   واحد ذاتا بغير نكر

وباعتبار لهما التغاير   بالسبق واللحوق وهو ظاهر

وباللابشرط دائم السبق على   كل الذي بشرط شيء عقلا

في لزوم الحاجة بين اجزاء المركب

لا بد في المركب الحقيقي   من نحو وحدة على التحقيق

فالافتقار بين جزئيه بدا   اذ كل فعليين لن يتحدا

وصحة الحمل لاجل الوحدة   لا الاعتبار اللابشرطي وحده

في التشخص

ان الوجود ما به التشخص   ولا يكاد غيره يشخص

اذ غيره ماهية كلية   فضمها لا يقتضي التشخصية

بل يقتضي التميز والتخصصا   به التميز فارق التشخصا

فلا ترى شخصا من الذوات   ما لم يكن متشخصا بالذات

في انحاء التشخص

ما كان ماهية هويته   فهو مقام ذاته تشخصيه

كواجب الوجود بالذات فقط   وليس للممكن حظ منه قط

اذ الوجود فيه والتشخصيه كلاهما يغاير الماهية ع

واختلفت مراتب الممكن في حاجتها الى المشخص اعرف

فبعضها مجرد الامكان يكفيه كالعقول بالبرهان

وبعضها لا يقتضي الشمولا الا مع الامكان والهيولى

مثل المدبرات للافلاك نفوسها الكلية الزواكي

وبعضها الاخر يحتاج الى مخصصات مادية قد حصلا

مثل المواليد من العناصر وهي ثلاثة بحصر الحاصر

والنوع في هذا الاخير منتشر وعندهم في الاولين منحصر

في الوحدة والكثرة

عينية الوحدة للوجود مشهودة عند اولي الشهود

وهي يدور حيثما يدور ولا يساوي النور الا النور

ولا تنافي وحدة العمومية تعدد المفهوم لا الماهية

وليس صدقه على الكثير صدقا حقيقيا لدى البصير

بل الحقيقي على الاحاد وغيره بعرض الاتحاد

وهي من الكثرة في التعقل اعرف كالكثرة في التخيل

اذ كثرة

اذ كثرة المحسوس في الخيال والعقل للوحدة والارسال

نحو ما في كتب القوم رسم اذ قيل الواحد لا ينقسم

في تقسيم الوحدة

الواحد الحق لدى المحقق احق باسم الواحد الحقيقي

اذ جهة الوحدة عين ذاته كاعدل الوحدة من صفاته

وكل وصف ما عنى ذاتي مبدؤه عين تمام الذات

ثم الحقيقي على المرسوم يوصف بالخصوص والعموم

والواحد الشخصي اعني العددي هو الخصوصي الذي به ابتدي

فمنه ما بذاته لا ينقسم وضعي او مفارق كما رسم

وما هو الوضعي مثل النقطة فانها بذاتها مختطة

والعقل والنفس مفارقان تكيف بالقسمة في الاعيان

ومنه ما له قبول القسمة كالجسم والمقدار فاحفظه

فالكم للقسمة ذاتا مقتضي والجسم قابل لها بالعرض

وما هو الواحد بالعموم ان كان في مرتبة المفهوم

فانه وحدة ذاتية [illegible] جنسية فصلية نوعية

وفاقد التقوّم يدعى العرضي | كضاحك وكاتب وابيض
والواحد الغير الحقيقي عرف | بالذ واسطة اذا وصف
وباعتبار الاشتراك في الجهة | له اسام عندهم متجهه
مجانس مماثل في الجنس | والنوع فاحفظه بغير لبس
ثم مشابه مساو وسما | للكم والكيف فخذ منتظما
في الوضع والمضاف ما يناسب | مواز او مطابق مناسب
ثم الكثير في قبال الواحد | في كل ما مرّ بقول واحد

في الاتحاد والهوهوية

صيرورة الذاتين ذاتا واحدة | خلف محال والعقول شاهدة
وليس الاتصال بالمفارق | من المحال بل بمعنى لائق
كذلك الفناء في السبيل لا | يعنى به المحال عند العقلاء
اذ المحال وحدة الاثنين | لا رفع انيته في البين
والصدق في مرحلة الدلالة | في المزج والوصل والاستحالة
فالحمل اذ كان بمعنى هو هو | ذو وحدة وكثرة فانتبهوا

تقسيم الحمل

الحمل منه

الحمل منه اولى ذاتي | بالاتحاد في مقام الذات
والجمع والفرق بالاعتبار | كما به نص اولو الابصار
فالذات في الموضوع والمحمول | تلحظ بالاجمال والتفصيل
كالحد والمحدود حيث اتحدا | ذاتا وباللحاظ قد تعددا
ومنه حمل متعارف كما | يوصف بالشائع عند الحكماء
وانه اتحاد مفهومين | هوية في الذهن او في العين
وان يكن بالذات او بالعرض | فالكل حمل ثانوي عرضي
فحمل ذاتي على ذي الذاتي | بالذات وهو شائع لا ذاتي
وحمل معنى عرضي بالعرض | والميز ما بين الجميع معارض
وليس في المشكل الوحداني | مصحح للحمل بالوجدان
اذ ليس فيه وحدة معتبرة | طورا وطورا لاثنوي المغايرة

تقسيم اخر للحمل

ان حمل الوصف كزيد خاطى | تحمل بوصف بالمواطى
وباعتبار صيغة المشتق | حمل بالاشتقاق في الاحق
وليس حمل وصف اشتقاقي | في الاصطلاح حمل الاشتقاق

وماهو المحمول بالحقيقه … ما بالمواطاة فخذ تحقيقه

في بعض احكام الوحدة

من زعم الواحد اثر عده … لعله اراد انه اعتدّ
كيف والكم قبول القسمة … وليس للواحد هذي الوسمة
بل هو مبدأ يقوّم العدد … وهو له لغيره لا يستند
اذ في سواه وصمة الترجيح … بلا مرجح على الصحيح
له نضمه الحكالا شباه … مراتب ليس لها تناهي
والميز في المراتب المختلفه … بنفس ما غدت به مؤتلفه
والواحد المحض مثال الواحد … مبدأ كل غائب وشاهد
واللابشرط كالوجود المطلق … فخذه مرقاة اليه وارتق

تتميم

لا حمل في القضية الهليّة … الا بلا ضاد في الهوية
وان خلا عن الوجود الرابط … اذ ليس هذا بالملاك الضابط
فليس في الهلية البسيطة … نسبة ولا به منوطة

في التقابل واقسامه

المتصوران

المتصوران في الذهن معا … بهذه القيود لن يجتمعا
تآلف ووحدة الجهة … من المحل والزمان والجهة
منه بدت حقيقة التقابل … كانه اشار عن التماثل
انواعه اربعة كما اشتهر … لكل نوع منه فصل مستطر

في تقابل الايجاب والسلب

تقابل الشيء ونقضه عرف … بالسلب والايجاب كما وصف
فمن تقابل الوجود والعدم … تقابل الايجاب والسلب اعم
اذ يتقابل العمى واللاعمى … ولا وجودي بحادث علما
وليس في النقيض للّازم مع … ملزومه الا التنافي بالتبع
وكونه في القول والمشروط … حكم مثاني ليس فيه من غلط
اذ ليس للسلب ثبوت خارجي … فلم تكن نسبته في الخارج
والسلب مثل نسبة المقابلة … ثبوته في اللفظ او في العاقلة
وليس يخلو منه شيء ابدا … والحكم في مرتبة الذات بدا
وفي القضايا صفة التناقض … له شرائط بلا معارض
قد تنتهي عدتها للعشرة … ووحدة الحمل غدت معتبره

في تقابل العدم والملكة

سلب الوجودي عن القابل له   من لحد الانواع للمقابلة
هو المسمى قنية وعدما   وعادم القوة يخلو منهما
وحيث ان السلب في المحمول   قيل ليسمى العقد بالمعدول
وهو حقيقي لدى الحكيم   ان يكن القبول بالعموم
في الشخص او في النوع او في الجنس   في وقته اولا بغير لبس
وحيث المشهورة بالمختص   قبوله بوقته والشخص

في تقابل المضائف

تضايف المعقول بالقياس   نوع تقابل بلا التباس
هذا هو المشهور في العلوم   لكنه ليس على العموم
اذ ليس في العاقل والمعقول   تقابل عند اولي العقول
كذاك في المحب والمحبوب   أليس حب النفس بالمرغوب
بل ما قضى البرهان بامتناعه   لانه يقتضي طباعه
وصح صدقه على التقابل   كذا على التضاد والتماثل
لكن على الذاتي منها يحمل   ليس على الشايع منها يعقل

والامر في

والامر في انه راجع بالعكس   يندرج الشايع تحت الجنس

في تقابل التضاد

تقابل التضاد بما امتنعا   لغاية الخلاف ان يجتمعا
هما وجوديان عند الفلسفي   وعند غيره اعم فاعرف
وليس في الاجناس بل في كل ما   ليس له جنس قريب فاعلما
والخير والشر بغير مين   ليسا بجنسين ولا ضدين
وحيث ان النوع عين الفصل   فالحد وصفا بغير فصل
وباعتبار غاية التباعد   ليس لضد غير ضد واحد
ووحدة الموضوع شرط اخر   فخرج الجوهر وهو ظاهر
وقيل بل يكفيه وحدة المحل   فليس للخروج منه من محل

تتميم

تقابل الواحد والكثير   امر خفي عادم النظير
لا لهما تكافؤ المضاف   ولا هناك غاية الخلاف
وكيف والكثرة بالاحاد   ويستحيل ذاك في الاضداد
وليس شئ منهما سلبيا   وحصر فيها قد بدا جليا

بل متخالفان في المفهوم — لا سيما بلازم المرسوم

في مباحث العلة والمعلول

مصدر كل شيء او مقوّمه — علته والافتقار يلزمه

كذا انعدام الشيء بانعدامه — لا انه الداخل في قوامه

وما به الصدور فاعل وما — لاجله الصدور غاية سما

وما به الفعل نحو القوة — فهو هيولاه فخذ بقوة

وما به بالفعل فهي الصورة — والحصر فيها صح بالضرورة

والشرط من مصححات الفاعل — او هو من متممات القابل

في اقسام العلة الفاعلية

ما كان فعله بميل طبعي — بلا شعور فاعل بالطبع

وفاعل بالقسر ان كان بلا — ميل طبيعي وعلم فعلا

وفاعل بالجبر والتسخير — فاقد الاختيار لا الشعور

وليس شانية الاختيار في — عن الاجبار وهو فارق وفي

وفاعل بالقصد والارادة — عن غرض يوصف بالزيادة

وان يكن في علمه الكفاية — فانه الفاعل بالعناية

وليس شرطا

وليس شرطا عند تلقي الحظ — زيادة العلم كما قد اشتهر

وان يكن رضاه محضا فقد قضى — بالفعل فالفاعل كان بالرضا

وليس شرطه خلو الفاعل — عن نحو علم بالنظام الكامل

فربما يجمل العناية — مع الرضا عند اولي الدراية

كذلك الفاعل بالتجلي — فليس قسما في قبال الكل

هو العنائي بمعناه الاعم — بل بالرضا ايضا على وجه اتم

لكنه ان خص بالصوفية — فليس بالاخص من علتية

والذات مع شؤونها الذاتية — بينهما حقيقة العينية

فعله شأن الذات فقط — في ذاته وهو على الله شطط

في نحو فاعليته تعالى مجده

الحق فاعل لدى المعتزلة — بالقصد والاولى الحكما فعله

وهو بلا داع بقول الاشعري — ليس الجزاف عنده بمنكر

وفاعل بعلمه العنائي — بوجه الخاص لدى المشائي

وبالرضا في مسلك الاشراقي — بما يراه لا على الاطلاق

وبالتجلي لا على المعروف — بل بشأن يراه الصوفي

وكلها عينها مطروحة — لكن لكل وجهة صحيحة

والقصد فيه عندنا هو الرضا — فالحق مرتضٍ وراضٍ ورضا

وعلمه بالذات عين الذات — كذا الرضا وسائر الصفات

وهو تعالى غاية الغايات — ليس سواه غاية بالذات

ففاعل بالقصد وهو العناية — وقصده رضاه والعناية

كذا هو الفاعل بالتجلّي — اذ عنه ذاتي ومنه فعلي

وسبله الكلي وجود كلي — بما له التجلّي الفعلي

تمثيل لفاعلية النفس

كل القوى وجودها في النفس — وجودها لها بغير لبس

كذا تصوراتها موجودة — بذاتها فهي لها مشهودة

فالنفس كالفاعل بالرضا لها — تحذو مبدأ لذلك المنتهى

وربما يؤثر الوهم فقط — كمن تخيّل السقوط فسقط

من دون قصد ولحاظ غاية — فالنفس كالفاعل بالعناية

وفاعل بالقصد عن داع عرض — فالفعل عن علم وقصد وغرض

والصالح الخيّر ان شرّ بدا — منه فكالفاعل بالجبر غدا

وفي الطبيعة

وفي الطبيعة من قواها — بالطبع ان وافق مقتضاها

وما على الخلاف منها يجري — فالنفس فيه فاعل بالقسر

في البحث عن الغاية

الفاعل الكامل عين الغاية — فانه المبدأ والنهاية

بلا تقدّم ولا تأخّر — علما وعينا فتبصر تبصر

والشوق والعرف والعزيمة — بما يكون ناقص الصورية

فهو لذلك فاعل بالقوة — مستكمل بالغاية المرجوّة

في دفع الشكوك عن الغاية

لكل فعل غاية حتى العبث — ولو لخير في الخيال قد حدث

كذاك في العادة والجزاف — وفي الضروري لدى الانصاف

ينبعث الشوق عن التخيّل — لغاية كما عن التعقّل

والخير لا يختص بالعقلائي — بل مطلق اللذة كالحيواني

والخير في كل ما يناسبه — دون الذي لم يحقق سببه

حيث لا مبدأ فكريّ فلا — غاية عقلية فيما انجلا

ولا تكون غاية المحرّكة — والشوق نفس ما اليه الحركة

بل غاية الشوق على الاطلاق ... فائدة تعود للمشتاق
والاتفاق المدعى في الغاية ... للجهل بالاسباب في البداية
فانه مقتضى نوع السبب ... لا الشخص بل به تعوّده وجب
بل هو ذاتي لشخص المقتضي ... فان يكن لنوعه بالعرض
وليس للقصد ولا الروية ... في مطلق الغاية مدخلية
بل الروية تحصل فرض الغاية ... لولاه لم تكن له نهاية
وغاية الواحد ايضا واحدة ... وغيرها توابع وزائدة
فالبعض منها غاية المقتضى ... بالذات والباقي له بالعرض
وليس شرط ما تفيد الغاية ... لموقعه قهرا الى النهاية
بل لقصور او وجود المانع ... تنفك غايات عن الطبائع
فالموت والفساد والذبول ... ليس على خلاف ما نقول
بل في نظام الكل كل ما سبق ... فوائد مقصودة على الاحق

في العلة الصورية

صورة شيء علة صورية ... لا لهيولاه بل الماهية
وصورة لما تحلّ فيه ... لبست لغيره لدى النبيه
وهي وان

وهي وان راموا لها الحلولا ... شريكة العلة للهيولى
فالجوهر القدسي فاعل لها ... وهذه شرط لدى اولي النهى
وحيث انه بها الفعلية ... فهي باطلاقها تما حرية
فللمفارقات ايضا تعتبر ... بل قيل للمبدأ صورة الصور
وباختلاف ماله الفعلية ... جسمية نوعية علمية
تقال للهيئة وللشكل كما ... لغيرها في كلمات الحكماء

في العلة المادية

كل محل متقوم بما ... يحل فيه بالهيولى وسما
وحيث انها محل الصورة ... فهي هيولاها على الضرورة
وانما تكون للماهية ... من علل القوام كالصورية
لما القبول عند مدقق النظر ... من حيث ذاتها لمطلق الصور
بلا اختصاص بالهيولى الاولى ... بل هو شأن مطلق الهيولى
ومنهم تقسم الهيولى ... عالم العموم وهي الاولى
وبالخصوص في هيولى الفلك ... اذ نوعه منحصر كالفلكي
وغيرها الحالة من الصور ... مثل العنصر هكذا قد اشتهر

اما الهيولى فبمعناها الاعم   لها انقسام غير ماض و ثم
فقد تكون بانفرادها بلا   تغيّر اصلا بما قد فصّلا
كاللوح حيث يقبل الكتابه   دائما بلا تغيّر اصابه
وربما يزيد بالتغيّر   في جوهر الذات بامر جوهري
وذاك كالمني للحيوان   اذ يقتضي شأنا عقيب شان
وربما ينقص بالتغيير   كالخشب المنحوت للسرير
وقد تكون بزيادة الصفة   وذاك مثل الشمعة المكيّفة
وربما ينقص امر عرضيّ   وذاك كالاسود عند الابيض
وقد تكون لا بالانفراد   وذاك كالآحاد للاعداد
اذ بانضمامها بلا تغيير   كان لها المراتب الكثير
وما مع التغيير في الشؤون   فذاك كالاجزاء للمعجون

في الاحكام المشتركة بين العلل الاربع

لمطلق العلة احكام كما   قد فصّلت في كلام الحكماء
جزئية تكون او كليّه   وما له القوة والفعليّه
ذاتيه او عرضيّه وما   له الخصوص والعموم فاعلما
بسيطة

بسيطة تكون او مركّبه   في قربها وبعدها مرتّبه

في بعض الاحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية

تجرّد القوى الطبيعية في   وجودها وفعلها غير خفي
فهي بتلك الحالة الموصوفة   بالعدمين دائما محفوفه
ومقتضاه عندنا التناهي   في فعلها وذاتها بما هي
والوضع في مرحلة التأثير   في مثلها شرط لدى البصير
اذ فعلها كذاتها وضعيّ   فالوضع في تأثيرها مرعيّ
وحيث لا وضع فلا تأثير في   مفارق لها تأمل تعرف
والامر سار في الهيولى المبهمه   وهكذا في الصورة المقوّمه

في الاحكام المشتركة بين العلة والمعلول

ان تمّت العلة فالمعلول   بلا تخلّف له الحصول
وفي سواها ليس في التخلّف   خلف بلا منع ولا تكلّف
وليس يبقى بعدها المعلول   الا المعدّ فالبقاء معقول
والاحتياج الذاتي ليس يقتضي   تكثّرا بالذات بل بالعرض
اذ ذاك حيثية العلّيه   فلم يجز تعدد الحيثيه ؞

لذاك لم يصدر الا الواحد عن واحد والعقل ثم الشاهد
كذلك المعلول بالذات فلا تقبل علتين عند الحكماء (العقلاء)
فان معلولية المعلول حيثية الذات بلا حلول
ولا وجوبان لواحد لما فيه من الخلف على ما علما
فهو معلول صدور الواحد عن غير واحد بقول واحد
ثم من المسلّم المقبول تضايف العلة والمعلول
ولا ينافي علم العلية في المتضايفين بالكلية
والدور باطل ويكفي في الوسط علية الشيء لنفسه فقط
وليس للغاية من علية لنفسها كي يبطل الكلية
وجودها العلمي علة وما في العين معلول بقول الحكما
والقول في استحالة التسلسل مفصّل نكتفي بالمجمل
وليس في ادلة الاصحاب اجل مما قاله الفارابي
ومقتضاه ان كل السلسلة في الحكم كالواحد لا علة له
اذ كل ما بالغير موقوف على ما هو بالذات بحكم العقلاء
فينتهي الكل على هذا النمط حتما الى ما هو علة فقط

ومطلق

ومطلق القبول لا ينافي حقيقة الفعل لدى الانصاف
بل التنافي بين الانفعال والفعل لا غير بلا اشكال

في مباحث الجواهر والاعراض

في تعريف الجوهر واقسامه

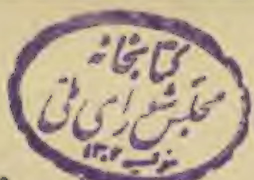
ما كان موجودا ولا يفتقر عينا الى الموضوع فهو جوهر
ثم المحل ان يكن له الغنا عما هو الحال فموضوع هنا
فلا له ضد ولا اشتداد في جوهر الذات كما افادوا
ولا ينافي القول بالتشكيك في وجوده عند الحكيم الفلسفي
بل صح عندنا وقوع الحركة في جوهر الطبيعة المشتركة
وانه جنس مقوم لما يكون تحته وليس لازما
فمنه عقلي ومنه نفسي جسم وجزءاه بغير لبس
والعقل ذاك الجوهر المجرد ذاتا وفعلا وبه يحدد
والنفس كالعقل هو المفارق في الذات دون الفعل وهو فارق
والحال والمحل قد تقدما والجسم بالجزئين قد تقوما

في تعريف العرض

العرض الموجود في الموضوع   والتابع الناعت للمتبوع
وهو من العروض والحلول   فليس جنساً هو للمقولة
اذ العروض لازم الوجود   فليس بالذاتي للموجود
فما هو الحال هي المقولة   وهي من الطبائع المحمولة
اما المقولات فتلك تسع   كمّ وكيف جِدةٌ ووضع
متى واين فعلٌ انفعال   ثم اضافة كذا يقال
وليست النسبة في النسبة   حذا لها فانها حرفية
ولم تكن ماهية معقولة   مالم تكن طبيعة محمولة
وعند بعضهم نسبة الحركة   ايضاً من الطبائع المشتركة
وعندنا نحو من الوجود   خارجة ذاتاً عن الحدود

في الكمّ

الكم ماله قبول القسمة   بالذات لا بالغير فاحفظه
وقيل ما يمكن ذاتاً ان يعدّ   بواحد وهو له احسن حدّ
فمنه ذو حدّ فكم متّصل   ومنه ماليس له منفصل
وذو انفصال منه ذو قرار   ذاتاً ومنه عادم القرار
وذو القرار



وذو القرار منه كالخطيّ   والسطح والخط لدى الحكيم
وعادم القرار كالزمان   وليس للزمان فيه ثان
واخصّت الكمية المتصلة   بالصدق للعروض ان لا حدّ له
وليس للعروض والتقويم   ضدية فيه على العموم
ومايرى فيه من الضدية   فليس في حيثية الكمية
والاتصال ضدّ الانفصال   فالنوع كالفصل بلا اشكال
ولاينافي عدم الضدية   في كل نوع احسن الروية
ونفي الاشتداد لاينافي   ثبوت مثله لدى الانصاف
وباعتبار ما بهى سلّما   ثنا هي الابعاد عند اسلّما
وبالموازات وبالتطبيق   وغيرها عند اولى التحقيق

في الكيف

ماليس فيه قسمة ونسبة   بذاته كيف تعلم وسببه
ولا اعتبار بالقرار فيه   اذ لا يتمّ الصوت بل ينفيه
انواعه بحكم الاستقراء   اربعة في احسن الآراء
فبعضها يختص بالنفوس   وبعضها يوصف بالمحسوس

وبعضها كيفية مدعوة — في الباب بالقوة واللاقوة
وبعضها ما يعرض الكمية — فخذه انواعها الاصلية

في الكيفيات النفسانية

ما يعرض النفس من الصفات — كيف حقيقي لها بالذات
اشرفها العلم على المشهود — وعندنا نحو وجود نوري
بل هو مطلق الحضور عندنا — كان الحضور واجبا او ممكنا
كذا الحصولي او الحضوري — كلاهما نحو من الحضور
والاختلاف باختلاف الحاضر — بوحدة الحضور غير ضائر
فان يكن معنى من المعاني — فهو حصولي لدى الاعيان
وان تكن ذات لنفس ذاتها — فهو حضوري لدى اولي النهى
كذاك المعلول عند العلة — بل هي حضوريا لدى الاجلة
اذ كونه حيثية الربط فقط — وليس في الحضور اقوى منه قط
وحيث كان علة للفعل — سمي في اصطلاحهم بالفعلي
كالعلم في الفاعل بالعناية — فانه يفيد تلك الغاية
والانفعالي هو العلم بما — ليس بمعلول له اذ رسمها

وما عداها

وما عداها مثلوا اشكال — ليس بفعلي او انفعالي
كعلم كل عالم بذاته — وكل ما في النفس من صفاته
ومنه واجب كعلم الواجب — ومنه ممكن غير واجب
فمنه جوهر كعلم العقل — بذاته فهو وجود عقلي
كذا من الجوهر علم النفس — بذاتها فهو وجود نفسي
ومنه ما يلحق عند بعضهم بالعرض — وهو خلاف الحق حظي بالعرض
وليس في الموصوف بالاجمالي — للعلم بالقوة من مجال
بل هو بالفعل نحو الوحدة — والجمع مقتضى الوجود وحدة
والعقل مهما زيد في بساطته — زيد على التحقيق في احاطته
وعدت القدرة من صفاتها — وليس لا زم الحد ذاتها
بل ربما تكون نفسانية — وربما تكون جسمانية
قوة النفس على افعالها — كيفية تصدر من احوالها
وليس عرضيا تساوي البدل — الا مع الانطواء في وجه حسن
وما يصح معه الصدور — واللاصدور حدها المشهور
وليس في الواجب عن امكان — فلا يعم قدرة الرحمان

بل كونه بحيث ان شاء فعل　　وهو كذا للامر عز وجل
وعرّفت الارادة المرجحه　　كيفيه تعقل النظام المصلحه
او انها نوع من العلم كما　　في المبدأ الاعلى يقول الحكما
والحق انها على العموم　　تغاير الصفات في المفهوم
مفهومها الحب على الاطلاق　　ولا ينافي وحدة المصداق
والعقل في التعبير عنها قد قضى　　بالشوق تارة واخرى بالرضا
والحب فينا صفة نفسيه　　وفيه عاين ذاته القدسيه
والخلق مبدأ لما يراد من　　غير صعوبة على راى قمن
مبدأ الخير فضيلة وما　　يستلزم الشر رذيلة سيما
والاصل في الفضائل المهمه　　شجاعة وعفة وحكمه
ومجمع الكل هي العداله　　يحوز الانسان بها كماله
وهذه المنزلة الرفيعه　　اخص مما هي في الشريعه
وهذه مراتب الاوساط　　بنسبة التفريط والافراط
وكل حد وسط في البين　　فضيلة بين رذيلتين
فالخلق بين الجبن والتهور　　شجاعة عظيمة في الخطر
وهكذا بين

وهكذا بين الخمود والشره　　صيانة وعفة مشتهره
وما هي الحكمة والنباهة　　تقابل الجلادة والبلاهه
وفي خلال الجود من كل طرف　　عدالة لها نهاية الشرف

في الكيفيات المحسوسة

ما كان محسوسا كالانفعال　　اما انفعالي او انفعال
واشتركا في الانفعال مطلقا　　وفي الرسوخ والثبات افترقا
سمى الاول باسم الجنس　　حيث خلا عن شبه ولبس
وباعتبار سرعة الزوال　　يدعى الاخير باسم الانفعال
والنقص في اللفظ بل المنفي　　معناه من حيث الرسوخ فاعرف
وقيل ليس ماوراء الشكل　　كيف ورد بامتناع الحمل
فمنه ما يكون كيفا مبصرا　　كاللون والنور على ما اشتهرا
واللون ثابت وليس النور　　شرط الثبوت بل به الظهور
والنور في المشهور كيف زائل　　وكونه جسما خيال فاسد
ومنه ما يكون مسموعا كما　　في الصوت بالتحقيق لا ذوتهما
يحدث من تموج الهواء　　لقرع او قلع بلا امرآء

لا شك في وجوده الخارجي　　وليس بين القرع والتموج

وقد يكون الصوت ذا كيفية　　توجب ميزه عن البقية

وهي له كالفصل دون الكيف　　سمي باعتبارها بالحرف

ينتظم الكلام منها ثم لا　　كلام عنه حكم العقلاء

ومنه ملموس له انواع　　وقد جرى في بعضها النزاع

والقول في تحقيق هذه المسئلة　　مفصل في الكتب المفصلة

اصولها حرارة محسوسة　　برودة رطوبة يبوسة

ثقل وخفة وما عداها　　كان الى الاصول منتهاها

ولازم الحرارة التفريق　　والجمع والتصعيد والترقيق

وقيل ان لازم الرطوبة　　الوصل والفصل بلا صعوبة

وقيل بل سهولة التشكل　　والكل جيد لدى التأمل

ومقتضى الميل الى الحد الوسط　　بالطبع ثقل ليس نفس الميل فقط

والميل طبعي بغير لبس　　ومنه قسري ومنه نفسي

وحيث كان مبدأ للحركة　　يرجع الى الطبائع المشتركة

ومنه ما يوصف بالمطعوم　　تعرف من بسائط الطعوم

تسعة

تسعة انواع لها معلومة　　حرافة ملاحة دسومة

مرارة حلاوة حموضة　　تفاهة عفوصة قبوضة

فالحار والبارد والمعتدل　　لكل واحد لديهم محل

وما هو القابل والمنفعل　　لطيف او كثيف او معتدل

ثلاثة تحل في ثلاثة　　تنتج تسعة لها الوراثة

ومنه مشموم هي الروائح　　ليس لكل نوع اسم صالح

وانما انواعها مبينة　　بانها طيبة او منتنة

في الكيفيات الاستعدادية

قوة الانفعال والمقاومة　　كيف والاستعداد وصفه يسمى

لا مطلق القوة بل كمالها　　تقوى لاحدى الحالتين حالها

وليست ايضا قوة الايجاد　　داخلة في الكيف كالاستعداد

واللين منه لا من اللمسية　　ولا من المختص بالكمية

وهو وجودي لدى العصابة　　كما على التحقيق في الصلابة

في الكيفيات المختصة بالكميات

ما اختص بالكم من الكيفية　　بالذات من عوارض الكمية

وبعرض الجسم مثلث او بسيطة   وهو لهذا النوع حايز ضابطة
والمستدير ثابت محقق   كالمستقيم عنه لا يفترق
وليس ما بينهما ضدية   بل تخالفات في النوعية
والشكل ما احاطت الحدود به   وهو شكل لذيها فانتبه
بل هو نفس هيئة المقدار   كيف له بهذا الاعتبار
ومنتهى الحد به عند الملتقى   زاوية وهي على ما سبقا
والخلقة الشكل مع اللون فلا   معنى مقولي سوى ما فصلا
والجمع ما بين المقولتين   لا يقتضي مقولة في البين
وما يكون من عوارض العدد   كالزوج والفرد من الكيف اعد

في الملك والجدة

الملك هيئة لما احيط به   حاصلة من المحيط فانتبه
ينتقل المحيط بانتقاله   به يكون الاين في قباله
وليس عين نسبة التملك   بل حالة نسبية كما حكي
منه كالحيوان في اهابه   ومنه كالانسان في ثيابه
والملك ليس فيه جزء علا   مقولة فانه لن يعقلا

بل هو عين

بل هو عين نسبة الاطلاق   اضافة توصف بالاشراق
كذلك الملك بالاعتبار   فانه مضاف اعتباري

في الوضع

الوضع هيئة بها يباين   تعرض للجسم بنسبتين
ما بين الاجزاء الى جهاتها   لا نسبة الاجزاء في ذواتها
منه بالطبع ولا بالطبع   فعلا وقوة بها منع
وليس للنقطة والمقدار   وضع مقولي على المختار
ويقبل الشدة والضعف كما   يجري التضاد فيه عند الحكماء

في متى

متى لكل كائن في ذاته   كون زماني ومن حالاته
هاه عين كونه الزماني   لا نسبة الشيء الى الزمان
وهو نسبة الكون في الزمان او   في طرف منه على ما قد رووا
ومنه ما يكون كالطبيعة   ومنه ايضا كالتوسطية
موضوعه الطبيعة السيالة   من جوهر او عرض وحالة

في الاين

الاين كون حاصل في المكان   يعرض للموجود في الاعيان

وليس نسبة على الاطلاق   فانه يزول وهو باق

فمنه نوعي ومنه جنسي   ومنه شخصي بغير لبس

ويجري الاشتداد في انواعه   كذلك التضاد من طباعه

في مقولتي الفعل والانفعال

الفعل كون الجوهر الجسماني   مؤثرا انا عقيب ان

والانفعال حالة التأثر   انا فانا لا قبول الاثر

وليس شيء منهما ذهنيا   بل كان كل منهما عينيا

جعلهما بجعل موضوعهما   بلا تسلسل كما توهما

والاشتداد فيهما قيل يقع   وليس بالذات ولكن بالتبع

كذلك التضاد فهو للاثر   ومنه ايضا فيهما قد اشتهر

في الاضافة

تكرر النسبة في المضاف   مقوم له بلا خلاف

منه حقيقي هي الاضافة   فانها بذاتها مضافة

ومنه ما يوصف بالمشهور   كالاب والابن على المشهور

وهو من

وهو من الحقائق العينية   ليس من العوارض الذهنية

لكنه لا بوجود مستقل   وكيف وهو بالقياس قد عقل

والانعكاس لازم الاضافة   ولو بحرف نسبة مضافة

والطرفان المتضائفان   في كل شان متكافئان

في الجنس والنوع وفي الشخصية   كذاك في القوة والفعلية

كذلك العموم والخصوص   والحكم في اشباهها منصوص

والاتصال في الزمان الجبل   في السبق واللحوق عند

وليس للواجب في صفاته   مقولة اصلا لقدس ذاته

بل الاضافيات متوافية   ليست من الاعراض الامكانية

في الالهيات

بسم الله الرحمن الرحيم

في اثبات واجب الوجود

ما كان موجودا بذاته بلا	حيث هو الواجب جل وعلا
وهو بذاته دليل ذاته	اصدق شاهد على اثباته
يقضي بهذا كل حدس صائب	لو لم يكن مطابق الواجب
لكان اما هو لا منشأه	وهو خلاف مقتضى طباعه
او هو لافتقاره الى السبب	والفرض فرضيته لما وجب
فالنظر الصحيح في الوجوب	يفضي الى حقيقة المطلوب

والوجود

وللوجود تارة نفسية	من حيث الاستقلال في الهوية
وتارة حيثية الربط فقط	وامتنع الربط ولا نفسي قط
لا للزوم الدور والتسلسل	بل للزوم الخلف بالتأمل
اذ ما فرضناه من الربطية	حيثية الذات فلا علية

في توحيده تعالى من حيث وجوب الوجود

ما لم يكن وجود ذات الواجب	صرفا ومحضا لم يكن بواجب
اذ كل محدود بحد قد غدا	مفتقرا والخلف منه قد بدا
وليس صرف الشيء الا واحدا	اذ لم يكن له توجيه فافقدا
فهو لنفس ذاته وغيره	صرف وجوده دليل وحدته
ومنه يستبان دفع ما اشتهر	عن ابن كمونة والحق ظهر

في توحيده تعالى من حيث الصانعية

وجوبه لذاته الفعلية	بعين الاستقلال في النفسية
وما سواه ممكن تعلقي	ومحض ربط بالوجود المطلق
فمبدأ الممكن واحد بلا	توقف على استحالة الخلا
والربط في مرحلة الشهود	عين ظهور واجب الوجود

وكلا يصدق في مثال الظاهر ظهوره فضلا عن المظاهر

لكنما عينه اهل المعرفه ببينونة مضافة للصفه

لا انها ببينونة بالعزلة كما به نص امام الملة

فالحق موجود على الحقيقة لا غيره في هذه الطريقة

وفعله وهو تجلي نوره شأن الظاهر في ظهوره

لا انه شأن الذات بما يقابل الوجوب عند الحكماء

وهذه حقيقة التوحيد قرة عين العارف الوحيد

في بساطته تعالى

بساطة الوجود فيما سبق ثابتة فصرفها احق

وليس للواجب من ماهية فيستحيل مطلق الجزئية

اذ لازم الكل افتقار الذات وهو مناف الوجوب الذاتي

فجل شأنا وبه العقل قضى من ان يكون جوهرا او عرضا

وجوده ووصفه الكمالي كلاهما صرف بلا اشكال

ليس له مشارك في الذات كلا ولا في مطلق الصفات

فتقتضي وحدته لذاته وحدته في الكل من جهاته

في تقسيم

في تقسيم صفاته تعالى

صفاته الكاملة العلية اما ثبوتية او سلبية

فيما تجلت لاولي الكمال مراتب الجلال والجمال

والحق ذو الجلال والاكرام بالاعتبارين بلا كلام

ثم الثبوتية من صفاته اما شؤون فعله او ذاته

فما يكون من شؤون الذات كالعلم والقدرة والحياة

هي الحقيقية عند الحكماء وتلك ايضا عين الذات فاعلما

وما يكون من شؤون فعله فانه كخلقه وجعله

هي الاضافية وهي لاحقة وهي على الذات لديهم زائدة

لا توجب السلوب كثرة ولا حدا له وان يكن تشكلا

بل هي سلب مطلق النقصان كسلب الافتقار والامكان

في اثبات الصفات الثبوتية

كل كمال كان للموجود فثابت لواجب الوجود

وما يحق صفة الجمال لا شك انه من الكمال

ومثله تعالى شأنه يكفيه في وجوبه امكانه

كيف ولا كمال للذوات   بلا وجود كامل بالذات

في عينية الصفات الحقيقية

شؤون عين الصفات عرضًا   تجليات ذاته لذاته
فانه حقيقة الحقائق   في غيب ذاته بوجه لائق
وليس ما عدى الوجود للصفة   حقيقة فانظر بعين المعرفة
وحيث انه وجود محض   فكونه كل الوجود فرض
فهو لنفس ذاته لذاته   مطابق للكل من صفاته
ومقتضى زيادة الصفات   هو الخلو في مقام الذات
وبتجلي قبله الاستكمال   كيف ومنه منشأ الكمال
وهكذا نيابة المعتزلي   عن الصواب عندنا بمعزل

في علمه تعالى بذاته

تجرد الواجب من صفاته   فذاته حاضرة لذاته
وليس للحضور والشهود   معنى سوى حقيقة الوجود
وهو تعالى للوجوب الذاتي   مبدأ كل عالم بالذات
فذاته احق بالحضور   لذاته اذ هو نور النور

ووحدة العالم

ووحدة العالم والمعلوم   بمقتضى انتفاء الرسوم
بل هو علم لصحيح النقل   اتى على طبق صريح العقل

في علمه تعالى بما سواه

صرف الوجود ذاته البسيطة   بكل معلولاته محيطة
فانه كما اقتضى الشهود   كل الوجود كلّه الوجود
وهو له العلية الذاتية   والذات عين هذه الحيثية
نسبة الكل الى الكل من   حضور ذاته على رأي فمن
لكن ماهيات بها بالعرض   تُعلم اذ لها وجود عرضي
وعلمه صرف على العينية   فلا اثم منه في العلمية
فذاته مقتضى الجمعية   حقيقة الحقائق السنية
وصرف علمه له التفصيل   اذ ليس للجهل هنا سبيل
والقول بالتفصيل في الاجمال   كما ذكرنا اصدق الاقوال

في علمه تعالى الفعلي بعد الايجاد

ايجاده عين ظهوره فلا   اقوى حضورًا منه عند العقلا
هذا حضوره مقام الفعل   وربما يدعى بعلم فعلي

فكل موجود بنحو الجمع   والفرق معلوم بغير منع
وجوده علما وعينا واحد   فعلمه الفعلي بحث زائد

في مراتب علمه تعالى مجده

عناية الواجب علم ذاته   بما سواه في مقام الذات
قضائه علومه الفعلية   في القلم الاعلى غدت مطوية
والقلم الاعلى في الاصطلاح   عقل العقول اعظم الارواح
وسائر الاقلام والعقول   علومه بالفرق والتفصيل
ولوح تلك الصور العقلية   نفس لها العموم والكلية
وهو محل ثابت للصور   ولوحها المحفوظ عن تغير
وعالم المثال لوح القدر   بالفرق لا بالجمع نقش الصور
وهو كتاب المحو والاثبات   ومنه عنوان البداء آت
والصور الكونية الجزئية   اخيرة المراتب العلمية

في قدرته تعالى

قدرته بحيث ان شاء فعل   وهي له ثابتة من الاول
اذ ليس قوة ولا امكان   في ذاته فانه نقصان

بل النعوت

بل النعوت كلها فعلية   للذات بالضرورة الفعلية
وليس في الوجوب من ايجاب   لبعده جدا عن الصواب
بل هو في قبال الاختيار   لا وصف الامكان على المختار
والاختيارية بالكلية   بالعلم والقدرة والمشية
لا دخل للوجوب والامكان   في الاختيارية بالبرهان
فهو بنفس ذاته قدير   من نور ذاته يفيض النور
والاختيارية في الافاضة   كالعلم عين ذاته الفياضة
وقدرة الواجب دون القدرة   فهي محيطة بكل ذرة
ليس انتهاء كل قدرة الى   قدرته جبرا كما قد اشكلا
والفعل موصوف بالاختيار   لا الاختيار وتحت الاختيار
ونسبة الايجاد كالوجود   وربطه كربطه المشهود
ودعوى الاستقلال في الوجود   شرك فلا تفويض للعباد الايجاد صح
نعم لا جبر ولا تفويض بل   بينهما امر وان دق وجل

في ارادته تعالى شأنه

ارادة الواجب حب ورضا   لا الشوق فالعقل بمنعه قضى

مفهومها يغاير العلم بما   هو الصلاح عند جل الحكماء
واما الوحدة والعينية   في واجب الوجود في الهوية
والمبدأ الكامل خير محض   وحب صرف الخير حتم فرض
فذاته محبوبة لذاته   ومنه حبه لمعلولاته
وحبها بعين حب الذات   بالجمع لا بالفرق حب ذاتي
وحبها بالفرق حب فعلي   فانه كالعلم عين الفعل
وهذه مشيئة فعلية   عن رتبة الذات لها جلية
والحكم بالحدوث في الاضداد   في مثلها جاد بلا انكار
والبث للارادة الذاتية   في موقع التكليف تشريعية
اذ المراد في مقام ذاته   ليس سوى الذات ومعلولاته
والامر والنهي على القول الاسد   ارادة عزمية كما ورد
والفعل بالارادة العزمية   يراد لا الذاتية الحتمية
وحيث ان الذات من حق بها   ففعلها كذا لدى اولي النهى
وهو وجود مطلق كما وصف   وكونه خيرا بديهيا عرف
ولا يكون الشر الا عدما   فليس مرادا بالذات فاعلما

وعالم الامر

وعالم الامر هو القضاء   لا يبلغ في ان يجب الوضاء
اذ هو نور لا تشوبه الظلم   فكل خير على الوجه الاتم
وعالم الخلق هو المقضي   والفرق ما بينهما مرضي
فانه تصحبه الشرور   ففي الرضا محبة المحذور

في انه تعالى غاية الغايات

ان النظام الحسن الامكاني   طبق النظام الكامل الرباني
فانه ظهور صرف النور   فليس اجلى منه في الظهور
وكل مصنوع اثر لصانعه   وفي الجميع حكم منبعه
وغاية الكل الذي سواها   ان الى ربك منتهاها
والفضل من نفي زيادة الغرض   ليس على الاطلاق نفي للغرض
بل نفي كل غاية بالذات   وحصرها في غاية الغايات
فان فرض غاية سواه   نقص كماله عزه باباه
وليس يجدي غرض الايصال   للنفع في محذور الاستكمال
اذ هو اما يقتضي كماله   او نقصه او هو لا اقتضا له
وما عدا الاخير نقص بين   وهو تعين ولا معين

فكل فضل واجب الوجود صرف عناية ومحض الجود

في حيوته تعالى

حياته كعلمه وقدرته اشرف ما هو في مرتبته

يجل عن كيفية المزاج وكل تركيب او امتزاج

بل الحيوة مبدء الادراك والفعل بالكل بلا اشتراك

ولا ينافي وحدة المفهوم تفاوت المصداق في المرسوم

فقيه عين مبدئية الاثر في غيره كيفية كما اشتهر

في سمعه وبصره تعالى شأنه

شهوده للمبصرات بصره اذ هو موجود له ما يبصره

ونيل كل مبصر ابصاره وان يكن تفاوتت اطواره

كذا ارتباط كل مسموع به تحقق السمع له فانتبه

والكل غير علمه في ذاته بكل جزئيات معلولاته

والذوق والشم كما في اللمس كالحيوان بغير لَبس

ليست من الكمال للموجود فلم تكن لواجب الوجود

في كلامه تعالى شأنه

ان الكلام

ان الكلام عنه ذو شؤون فمنه ما لغيبه المكنون

وهو ظهور ذاته للذاته يدعى لدينا بالكلام الذاتي

تعرب عن حقائق مكنونة في ذاته عن غيره مصونة

ومطلق الكلام في المشهور ما هو معرب عن الضمير

تلبس في دعوى الكلام النفسي وفي قيامه به من بأس

لكنه ليس مراد الاشعري فانه بمثله لم يشعر

ومنه فعلي له مراتب معربة عما اقتضاه الواجب

اذ كل فعل عند اهل المعرفة يعرب عن مكنون اسم او صفة

وهذه كلامه كما ورد وهو لهذا المدعى خير سند

وهذه المراتب العلية انها حقائق عقلية

هي الحروف العاليات والحلا نرى لها نقصا ولا تبدلا

والملكوت كلمات محكمة وكل ما في الملك ايضا كلمة

فعالم النفوس اسماء وما في عالم الاجسام افعالا سما

ومنه لفظي ومنه كتبي وكل واحد كلام الرب

في الفرق بين الكلام والكتاب

بين الكلام منه والكتاب   فرق لدى العارف بالالباب
فكل موجود من الكلام   من جهة الصدور والقيام
والكل من حيثية القبول   كتاب عند اولى العقول
وباعتبار عالم الامر فقط   كلام فانه بلا وسط
وعالم الخلق كتاب محض   والجمع في ذي الجهتين فرض
والكلام باعتبار الجمع   والفرق وصفان بغير منع
فباعتبار الجمع بالقرآن   يدعى كما في الفرق بالفرقان
وجوده الجمعي في اعلى القلم   فيه انطوى كل العلوم والحكم
وجوده الفرقي والتفصيلي   في غيره من سائر العقول
وان في دائرة الوجود   قوسين للنزول والصعود
وبالنبي المصطفى والآل   قد ختمت دائرة الكمال
واول المراتب العقليه   هي الحقيقة المحمديه
فما وعاه قلبه مما وحى   يكون قرآنا وفرقانا معا
وغيره ليس على هذا النمط   بل كل ما اوتي فرقان فقط
ولاختصاصه بما علم   يقول اوتيت جوامع الكلم

وقد ختمت

وقد ختمت هذه المقاله   باسم النبي خاتم الرساله
فيا من اصطفاه من بريته   وخصه بعلمه وحكمته
صل على محمد وعترته   وآله في سره وسيرته

تمت الارجوزة

بعون الله

تعالى

در سنه هزار و سیصد و پنجاه و دو هجری در شهر رمضان المبارک که حضرت مستطاب حجة الاسلام آقای حاجی میرزا سید هادی مجتهد اجه طهرانی دام ظله بنجف اشرف علی مشرفها الآف التحیة والثنا بعزم زیارت مشرف شده بودند امر فرمودند این نسخه منیفه را که منظومات دائره حضرت مستطاب استاد معظم حجة الاسلام آقای حاجی شیخ محمد حسین اصفهانی ساکن نجف اشرف است این احقر استنساخ نمایم بجهة حضرت ایشان اینک با اجازه حضرت استاد تقاضای استنساخ را نمودم و تقدیم حضور مبارک حضرت آقای آیة الله زاده لخیر نمودم عن الاحقر محمد نجل آیة الله الشریعت الاصفهانی قدس سره

٧٤
٣٢ كل